

محنة المذهب المالكي ومرجعيته خلال الفترة الموحدية

أو الصراع الظاهري المالكي بين الحقيقة والخيال

أ/ علي عشي

جامعة عباس لغرور خنشلة

لقد أدرك ابن تومرت وهو يشرع في دعوته أن المرابطين كانوا فوق كل اتهام في أعين العامة من المسلمين، فعلى المستوى الديني كانوا يحظون بمساندة أكبر الفقهاء في المغرب الإسلامي، مثل ابن رشد، وابن الجرد والقاضي عياض.

هذا واتهم ابن تومرت بإطراحه مذهب مالك، وترك الرأي، واعتبرت دعوته إلى الرجوع إلى القرآن والسنة، واستنباط الأحكام منها، وحصره أصول الأدلة في القرآن والسنة، ومحاربتة فقه الفروع، هي إعلان للحرب على المذهب المالكي والدعوة للمذهب الظاهري الحزمي.

إشكالية البحث:

بقدر ما كان الخلفاء الموحدين محبين للمذهب الظاهري سيرا على خطى إمامهم الأكبر ابن تومرت، كان فقهاء عصرهم من المغاربة ساخطين على هذا المذهب، متعصبين للمذهب المالكي، مناصرين له ولم تستطع مبادئ الموحدين أن تزاحم مبادئ المالكية، فالشعب الجزائري جميعه مالكي، لأن الموحدين جاؤوا بمبادئ التوحيدية، كلها كلامية لا يدركها إلا الخاصة، والشعوب—غالبا— تؤمن بالعاطفة والقلب، لا بالعقل والجدل.

ومن هنا تأتي إشكالية البحث وهي: ما مدى تمكن المذهب الظاهري الحزمي في مرجعية المغرب الأوسط "الجزائر" خلال فترة الموحدين، وما موقف فقهاء المالكية من هذا الصراع؟

محاوور البحث:

مقدمة

أولا: المذهب الظاهري ومحاولة تقويضه للمرجعية التقليدية المالكية .

ثانيا: التجذر المالكي ومقاومته للمشروع الموحدى .

الخاتمة.

مقدمة:

إن الفقه⁽¹⁾ ازدهر على عهد الموحدين ازدهارا كبيرا، وقد نهض وشاع في مذهبين-المذهب الظاهري، والمذهب المالكي- كما لا ننسى من اتبع المذاهب الأخرى كمحمد بن علي ابن رمامة من قلعة بني حماد (ت بفاس سنة 567هـ/1171م) الذي اتبع المذهب الشافعي⁽²⁾ قال عنه ابن الأبار: "كان فقيها نظارا، مائلا لمذهب الشافعي، عاكفا على كتاب أبي حامد الغزالي المسمى بالبسيط محصلا لنكته"⁽³⁾ و له "تسهيل المطلب في تحصيل المذهب" و "التفصي عن فوائد التفصي" و "التبين في شرح التلقين"⁽⁴⁾ ومختصر نبيل في أصول الفقه⁽⁵⁾.

إضافة إلى ميولات بعض الخلفاء لاستئناس بالمذاهب الأخرى خاصة الإباضي منها لأنه مسالم، ويسمح بالجدال الفقهي والفلسفي، كما انه متحذر في الجهة الجنوبية للجزائر، وقد قرب يعقوب المنصور (ت 595هـ/1198م)، زكرياء بن صالح البراسني أبو يحيى (كان حيا سنة 580هـ/1184م) وهو عالم من علماء المذهب الإباضي، ومناره، وكان صاحب ثروة وتجارة، فكانت له اتصالات مع الموحدين لما

1) هو معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين بالوجوب والحظر والندب والكرهية والإباحة، وهو متلقاة من الكتاب والسنة وما نصبه الشارع لمعرفة من الأدلة، فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلة قيل لها فقه. ابن خلدون: المقدمة، تحقيق وتعليق عبد السلام الشدادى، مطبعة خزانة ابن خلدون، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005م، ج3، ص3؛ وأحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، تحقيق عبد الوهاب أبو النور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985م، ج2، ص183. ويعرفه الجرجاني بأنه لغة فهم غرض المتكلم من كلامه، وأما اصطلاحا هو العلم بالأحكام الشرعية العملية. كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1985م، ص175.

وعلم أصول الفقه هو معرفة الأمر يقتضي الوجوب، وأن النهي يقتضي الفساد وأن الأحكام التكليفية خمسة: الفرض والواجب والندوب والمكروه والمباح وأن الأخبار لا تنسخ. مساعد الطيار: علوم القرآن، تاريخه وتصنيف أنواعه، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، محافظة جدة، منطقة مكة، العدد1، 2006م، ص80.

2) ابن الأبار: التكملة، التكملة لكتاب الصلة، نشر فرانسيسكو قوديرا، مطبعة روخس، مدريد، 1886م، ج2، ص371؛ والتميمي: المستفاد في مناقب العباد، بمدينة فاس وما يليها من البلاد، تحقيق محمد الشريف، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تيطوان، ط1، 2002م، ج2، ص171-173.

3) ابن الأبار: التكملة، المصدر السابق، ج2، ص370-371؛ وابن عبد الملك المراكشي: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، السفر الثامن، تحقيق محمد بن شريفة، منشورات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1984م، ص326.

4) ابن الأبار: التكملة، طبعة مدريد، ج2، ص371.

5) ابن عبد الملك: المصدر السابق، السفر الثامن، ص327.

اشتهر به من أمانة وصلاح، ووصل به المقام أن كان مختصا ببيعقوب المنصور منذ أن كان هذا الأخير وزيراً لوالده، ثم أكرمه وأعلى منزلته بعد أن أصبح خليفة⁽¹⁾.

والفقيه يوسف بن إبراهيم بن مباد السدراقي الوردجاني (ت570هـ/1174م)⁽²⁾ له كتاب العدل والإنصاف في أصول الفقه والاختلاف في ثلاثة أجزاء، وهو بحث في مسائل الفقه الإباضي⁽³⁾ و الفقيه الإباضي الآخر أبو عمار عبد الكافي الوردجاني (ت570هـ/1174م) الذي له عدة كتب في الفقه الإباضي منها: الاستطاعة وكتاب الفرائض، وكتاب شرح الجهالات...⁽⁴⁾ و عثمان بن خليفة السوفي، المارغني أبو عمر (ت ق6هـ) أحد العلماء البارزين عند الإباضية، امتاز بمقدرته الجدلية في الدفاع عن المذهب، له رسالة في الفرق، كما له كتاب يعرف بكتاب السؤالات، أجاب فيه عن خمسة وتسعين سؤالاً في جميع مسائل الأصول⁽⁵⁾.

هذه عينات من علماء الإباضية وفقهائهم، الذين صنعوا الجانب الفكري للدولة الموحدية مع غيرهم من علماء المالكية و متصوفيهم وفلاسفتهم⁽⁶⁾، وكل ذلك يبين الجو التسامحي الذي ساد خلال الفترة الموحدية رغم بعض الضغوط في بداية الدولة، وهذا شيء طبيعي لتثبيت أركانها على أسس متينة.

وعموماً فإن نظرة تحليلية لتوزع علماء الجزائر خلال الفترة الموحدية نلاحظ من خلالها أن أغلب العلماء كانوا في مجال الفقه المالكي، وهذا طبيعي يؤكد البنية الفقهية والفكرية لمجتمع الجزائر، كما يبين رسوخ المذهب في الأوساط الشعبية رغم محاولات خلفاء الدولة الموحدية.

كما نلاحظ أن أصغر نسبة لتواجد العلماء والشيوخ هي في ميدان الفقه الظاهر، وهو ما يعزز النظرية "أن المذهب الظاهري بقي محصوراً في الفئة الحاكمة"، وبعض الفقهاء الموالين لهم، ولم تكن هناك استجابة شعبية له (لاحظ الملحق في آخر المقالة)

1) الدرجيني: طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق إبراهيم محمد طلاي، د د، ط2، د ت، ج2، ص327؛ و بحاز إبراهيم: صور من الإباضية في عهد الموحدين، مجلة الحياة، جمعية التراث، غرداية، العدد2، 1999م، ص149.

2) عمر فروخ: تاريخ الأدب العربي عصر المرابطين والموحدين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1985م، ج5، ص368.

3) ليفيتسكي تاديوس: المؤرخون الإباضيون وكتاب السير والرواة الإباضيون الوهبيون في إفريقيا الشمالية، من القرن الثامن وحتى القرن السادس عشر ميلادي، ترجمة ماهر جرار وريما جرار، مؤسسة تاوالت الثقافية، 2007م، ص78-80. كما يقول إبراهيم بحاز أن الإباضية شعروا بالقرب أكثر من هذه الدعوة التي اقتربت في عقيدتها من عقيدتهم في صفات الله وخلود أهل الكبار في النار. صور من الإباضية في عهد الموحدين، ص151.

4) وهو دليل على تنوع البيئة الإباضية وفتحها، نتيجة حرية الفكر التي روجها الموحدون. بحاز إبراهيم: المرجع السابق، ص154-152.

5) بحاز إبراهيم: المرجع نفسه، ص153.

6) نفسه، ص154.

أولاً: المذهب الظاهري ومحاولة تفويضه للمرجعية التقليدية المالكية .

قال المؤرخ المنوني: "إن المذهب الظاهري⁽¹⁾ كان محبوباً من طرف الخلفاء الموحدين، وبصفة أخص لدى يعقوب المنصور"⁽²⁾ فقد بلغ من إعجابه إلى حد أن كان يقول عن أحد أشياخ الظاهرية الكبار-ابن حزم-: "إن كل العلماء عيال عليه"⁽³⁾.

وتفرض هذه النقطة هي الأخرى احتياطاً في إصدار أي حكم على الموحدين بصددتها، رغم أن عدداً من الباحثين قد مالوا إلى نسبتهم إلى المذهب الظاهري صراحة⁽⁴⁾ اعتماداً على بعض المصادر التي تؤكد على ذلك⁽⁵⁾ حيث قال الشاطبي(ت790هـ/1388م) عند كلامه على المهدي بن تومرت المغربي مبيناً أن مذهبه البدعة الظاهرية" وكان من رأيه ترك الرأي وإتباع مذاهب الظاهرية"⁽⁶⁾.

كما قال إسماعيل بن الأحمر(ت807هـ/1405م) صاحب بيوتات فاس"إن ملوك الموحدين تحلوا بالمذهب المعروف لهم، تابعين للمهدي رئيسهم الأول القائل باعتقاده الفاسد بإنكار الرأي في الفروع الفقهية، والعمل على محض الظاهرية"⁽⁷⁾.

1) نشأ المذهب الظاهري بالمشرق على يد أبو سليمان داود بن علي بن خلف الإصهاني (202-270هـ/817-883م)، الذي كان شافعياً، ثم تحول عنه، وبنى مذهبه على قوله "إن المصادر الشرعية هي النصوص، فلا علم في الإسلام إلا مع النص" وأخذ بظاهر الكتاب والسنة، وألغى ما سوى ذلك من رأي وقياس وضيق حدود الإجماع، فلم يأخذ إلا بما أجمع عليه صحابة رسول الله(ص) ونهى عن التقليد، ودعا إلى دراسة الكتاب والسنة دراسة تعمق، وتفسيرها تفسيراً حرفياً، وقد انتشر مذهبه ببغداد وبلاد فارس، وقال به قوم قليل بإفريقية والأندلس وقد وطد دعائم هذا المذهب العالم الأندلسي علي بن أحمد بن حزم الأندلسي(384-446هـ/994-1063م)؛ عبد الهادي حسييس: موقف يعقوب المنصور من الظاهرية، مجلة دار الحديث الحسنية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، العدد2، 1981م، ص318-319.

2) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، تحقيق خيرى سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د ت، ج 10، ص262؛ ومحمد المنوني: حضارة الموحدين، دار تويقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1989، ص37.

3) المقرئ: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1988م، ج3، ص238.

4) محمد المنوني: حضارة الموحدين، ص37؛ ومحمد عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأندلس عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1990م، ج2، ص239-240؛ وعلي الإدريسي: الإمامة عند ابن تومرت، دراسة مقارنة مع الإمامية الاثني عشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، 226 .

-M.Talbi : Ibn Tûmart, ou Le Parti avant la dynastie almohade, Les Africains , XI , 1978 , p.152.

5) منها ابن الأثير : المصدر السابق، ج10، ص262-263؛ وابن الأحمر: بيوتات فاس الكبرى، دار المنصورة للطباعة والورق، الرباط، المغرب، 1972م، ص19.

6) الاعتصام، ضبط وتصحيح أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ج2، ص337.

7) ابن الأحمر: المصدر السابق، ص19.

لقد نبه الونشريسي في مبحث البدع من المعيار للمذهب الظاهري حيث قال: "ومنها ما أحدثه المهدي الظاهري محمد بن تومرت... من إعادة الدعاء بعد الصلاة، والدعاء عليها بتصاليث الإسلام عند كمال الأذان"⁽¹⁾.

كما سار على مذهب الظاهرية خليفة المهدي بن تومرت وهو عبد المؤمن بن علي الكومي، وقال البرزلي القيرواني (ت 841هـ/1438م) في نوازله: "ولما اطأنت بالأمر عبد المؤمن الدار جمع الفقهاء إما لاختبارهم عن مذهبه، أو على أن يحملهم على مذهب ابن حزم"⁽²⁾ وواصل البرزلي حديثه في نهي عبد المؤمن لإتباع المدونة والقياس⁽³⁾.

كما قال بظاهرة المنصور، ونسبوه إلى المذهب الظاهري الفقيه ابن جزى (ت 741هـ/1340م) حيث قال: "وكان يعقوب المنصور عالماً محدثاً ألف كتاب الترغيب في الصلاة وحمل الناس على مذهب الظاهرية، وأحرق كتب المالكية"⁽⁴⁾.

وأضاف المقرئ بقوله: "كان أبو يوسف يعقوب المنصور... يجيد حفظ القرآن، ويحفظ متون الأحاديث ويتقنها، ويتكلم في الفقه كلاماً بليغاً، وكان فقهاء الوقت يرجعون إليه في الفتاوى، وله فتاوى مجموعة حسبما أدى إليه اجتهاده، وكان الفقهاء ينسبونه إلى مذهب الظاهر"⁽⁵⁾.

أما الفقيه الحجوي، تردد بين الاجتهاد المطلق والظاهرية، فهو تارة ينسب يعقوب المنصور للاجتهاد، ومرة أخرى ينسبه للمذهب الظاهري، يقول: "ويعقوب المنصور هو الذي حرق الكتب المالكية وترك الفروع، وألزم العلماء بالاجتهاد، فظهر في وقته حفاظ وعلماء مجتهدون يلحقون الفرع بأصله أو ظاهرية مثل أبي الخطاب ابن دحية"⁽⁶⁾.

1) أنظر: المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه محمد حجي وجماعة من الفقهاء، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للملكة المغربية، الرباط، 1981م، ج 2، ص 465.

2) جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالفتن والحكام، (فتاوى البرزلي)، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 2002، ج 6، ص 376.

3) البرزلي: المصدر السابق، ج 6، ص 377.

4) ابن جزى: القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، والتنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، تحقيق محمد بن سيدي سيدي محمد مولاي، وزارة الأوقاف الكويتية، 2008، ص 615؛ والصمدي: مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي، من النشأة إلى نهاية القرن 7هـ/14م (جذورها آثارها، مناهجها)، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، ط 1، 2006م، ج 1، ص 83.

5) المقرئ: المصدر السابق، ج 3، ص 102؛ وعبد الهادي حسييس: المرجع السابق، ص 314.

6) الحجوي: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، طبعة البلدية بفاس، 1926، ج 4، ص 4، ص 213-214.

لا بد من الإشارة أولاً إلى أن أياً من المصادر المعاصرة للموحدين أو المعتمدة في تاريخهم، لا تتحدث عن تذهبهم بالظاهرية، كما لا تشير إلى دعوة أحد منهم إليها⁽¹⁾.

لهذا نلاحظ أن المصادر التي روجت لإصاق الظاهرية بالموحدين، هي الكتابات الفقهية المنتمية إلى مراحل لاحقة، وهذا يدعو بطبيعة الحال إلى التوقف والحذر في مسايرتها، نظراً لانطلاقها من مواقف إيديولوجية غير خفية⁽²⁾.

إن ابن تومرت في مناقشاته الأصولية قد تحفظ بشأن القياس وليس معنى هذا أنه خضع لتأثير حزمي مباشر، وكما أنه لا يشير إلى مصادره بخصوص المعطيات الأخرى، فإنه لا يشير إلى ابن حزم في أعز ما يطلب، ولا يحتج بمقولته⁽³⁾ أي أن ابن تومرت كان ذا نزعة ظاهرية، ولكن من دون الجزم بظاهريته في المذهب، ولو كان كذلك ما تردد فقهاء المرابطين الذين صارعوه في اتهامه بالظاهرية، كما اتهموه بالخارجية⁽⁴⁾.

لقد حاول الموحدون السير على خطى ابن تومرت في تحفيظهم فقه الفروع، إلى أن قام المنصور بحركته الكبرى في الرجوع إلى أصول الإسلام، حيث يشير المراكشي إلى أنه أراد "حمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث"⁽⁵⁾ ولا شك أن القائلين بظاهرية المنصور، قد عززوا موقفهم بكلمة "الظاهر" الواردة في هذا النص، كما وجدوا في إعجابه بابن حزم دليلاً آخر⁽⁶⁾.

1) عبد الله كنون: النبوغ المغربي في الأدب العربي، دار الكتاب اللبناني، ط2، 1961م، ص124.

2) محمد مغراوي: خطة القضاء بالمغرب في الدولة الموحدية، رسالة ماجستير، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1986-1987م، ص83.

3) الحجة الكبيرة التي يقدمها عبد الله كنون "أن القوم لم يكن على المذهب الظاهري هي مجموعة كتب المهدي بن تومرت، التي نشرها المستشرق المجري جولدزهير، وتشمل على كتاب أعز ما يطلب والعقيدة المرشدة، وكتاب الطهارة، الذي يقال أن المنصور جمع كتاباً في الصلاة على منواله، وكلها ليس فيها ذكر للظاهرية ولا لعلم من أعلامها... بل إن تعاليقه الأصولية ما يعارضها وهو إثبات القياس ومدحه مما لا ينجح إليه أهل الظاهر". النبوغ المغربي، ج1، ص125.

4) مجهول: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، نشر دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، البيضاء، ط1، 1979م، ص111؛ و الظاهري عبد الحق: الإمام ابن تومرت والمذهب المالكي، أعمال الندوة الدولية حول المدرسة المالكية الفاسية أصالة وامتداد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، 2007، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، 2010م، ص51-52.

5) عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2005م، ص198.

6) المقرئ: المصدر السابق، ج3، ص238؛ و

M.Talbi :Ibn Tûmart, ou le parti avant la dynastie almohade, LES Africains, XI, 1978 ; P152.

إن كلا الدليلين لا يمكن بواسطتهما القطع بظاهريّة المنصور، فكلمة الظاهر لا تعني المذهب الظاهري كمنظومة فقهية وأصولية⁽¹⁾ كما يبين الأستاذ حسيّن أن المذهب الظاهري الحزبي لم يكن يوماً هو المذهب السائد الرسمي في عهد الدولة، ولا حتى في عهد يعقوب المنصور، ولا يوجد نص واضح يثبت أن أحداً من الخلفاء الموحدين أمر بإتباع المذهب الظاهري، وإنما كانوا يدعون إلى العمل بالكتاب والسنة⁽²⁾.

فكان الخليفة يعقوب يهدف إلى تحقيق أمل راود الموحدين منذ ابن تومرت، هو تأصيل الفقه، لذلك فهو يلتقي مع المذهب الظاهري في نقط عديدة، أهمها الإعراض عن العمل بالرأي والقياس، إلا أن المشروع الذي تبناه الموحدون لم تكن أبعاده واضحة، نظراً لكونه لم يخضع لتطوير وفق مستجدات مرحلة ما بعد ابن تومرت، وإنما "ألا يقلد العلماء أحداً من الأئمة المجتهدين المتقدمين، بل تكون أحكامهم بما يؤدي إليه اجتهادهم من استنباطهم القضايا من الكتاب والحديث والإجماع والقياس"⁽³⁾.

وعموماً جميع الآراء التي تلصق، الظاهريّة بالمنصور، تستند على رواية ابن الأثير (ت 630هـ/ 1233م)⁽⁴⁾ وأما الرواية التي تنفيه تعتمد على شهادة ابن حمويه الدمشقي (ت 642هـ/ 1244م)⁽⁵⁾، الذي زار المغرب في حدود سنة 594هـ/ 1197م، ولبث به إلى غاية سنة 600هـ/ 1203م ومكنه ذلك الاتصال بالمنصور⁽⁶⁾.

ونقل لنا المقرئ هذه الشهادة، بقوله "والذي علمت من حاله أنه كان يجيد حفظ القرآن، ويحفظ متون الأحاديث ويتقنها، ويتكلم في الفقه كلاماً بليغاً... وله فتاوى مجموعة حسبما أدى إليه اجتهاده، وإن الفقهاء ينسبون إليه مذهب الظاهر"⁽⁷⁾ وتبين لنا هاته الجملة من أن الفقهاء يتجنون عليه ذلك، وأنه كان كان يميل إلى الاجتهاد⁽⁸⁾.

1) محمد مغراوي: المرجع السابق، ص 83؛ وبولطيف لخضر: فقهاء المالكية والتجربة السياسية في الغرب الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرنندن-فرجينيا-الولايات المتحدة الأمريكية، ط 1، 2009م، ص 308-309.

2) عبد الهادي حسيّن: المرجع السابق، ص 329.

3) ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1972م، ج 7، ص 11.

4) ابن الأثير: المصدر السابق، ج 1، ص 262-263. ونقل عنه ابن كثير نفس الكلام بقوله "وكان مالكي المذهب، ثم صار ظاهرياً حزبياً" البداية والنهاية، تحقيق جودة محمد جودة، ومحمد حسني شعراوي، دار ابن الهيثم، ط 1، القاهرة، مصر، 2006، ج 6، ص 298.

5) هو أبو محمد عبد الله-أو عبد السلام-بن عمر بن علي بن محمد بن حمويه الجويني السرخسي الصوفي، الملقب بتاج الدين، أديب ومؤرخ ولد بدمشق سنة 566هـ/ 1170م. ابن عماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط 1، 1986م، ج 7، ص 371.

6) بولطيف لخضر: فقهاء المالكية، ص 310.

7) المقرئ: المصدر السابق، ج 3، ص 102؛ وعبد الله كنون: المرجع السابق، ج 1، ص 125.

8) عبد الله كنون: المرجع نفسه، ج 1، ص 125.

لم يثبت أن أمر المنصور أو أي من الخلفاء الموحدين، الاعتماد على كتب الظاهرية، وإنما اكتفى بمصنفات الحديث المذكورة، ولو كان ظاهرياً لأمر بكتبتهم أن تدرس أو تكن من المصادر التي جمعت منها الأحاديث في كتاب الصلاة والجهاد⁽¹⁾.

لقد عرف العصر الموحي عدة تأليف في الرد على ابن حزم، من طرف فقهاء الجزائر المالكية، و قد أفرزت عدة تأليف في الرد على أفكار الظاهرية أهمها هو "النبراس في الرد على منكر القياس"⁽²⁾ لقاضي بجاية حسن بن علي ابن محمد المسيلي (ت580هـ/1184م) قال عنه الغبريني: "أنه كتاب مليح على ما أخبرت عنه، ولم أره، وأنا شديد الحرص عليه، ولقد أخبرني بعض الطلبة المتمسكون بالظاهر-وهو من أنبلهم-أنه رأى هذا الكتاب، وأنه ما رأى في الكتب الموضوععة في هذا الشأن مثله"⁽³⁾.

وكتاب "حجة الأيام وقذوة الأنام" للفقهاء البجائي أبي زكريا الزواوي (ت611هـ/1214م)، وقد أثار هذا الكتاب حفيظة بعض أصحاب الميول الحزمية فرفعوا أمره إلى الخليفة الموحي⁽⁴⁾ ولم تهدأ الزوبعة إلا إلا بعد أن أرسل المؤلف مدافعا عنه إلى مراکش "أبو محمد عبد الكريم الحسني" حيث قام بتوضيح الآراء التي عرضت في الكتاب أمام مجلس حضرة الخليفة والفقهاء⁽⁵⁾ فما كان من الخليفة أن يقول: يترك هذا الرجل على اختياره، فإن شاء لعن وإن شاء سكت⁽⁶⁾.

إن معالم التوجه الموحي تتحد أكثر إذا نظرنا إليها من خلال الميل إلى العمل بالحديث، أكثر لو نظرنا إليها من زاوية تبني المذهب الظاهري، وذلك ما تؤكد المصادر خاصة في عهد المنصور⁽⁷⁾. ورغم كل ذلك ظهر بعض الفقهاء من الجزائر أو عاشوا بها لفترة من الزمن وتركوا بصماتهم في أفكارها وحضارتها، ومن الذين تبنا المذهب الظاهري:

محمد بن عبد الله بن مروان، أبو عبد الله⁽⁸⁾ الهمداني الوهراني مولدا، التلمساني منشأ، وأصله من الأندلس⁽¹⁾ جد في طلب الفقه والأدب ومال إلى العلم الظاهر وأكثر من مطالعة كتب ابن حزم القرطبي

1) مغراوي محمد : العلماء والصلحاء والسلطة في المغرب والأندلس في عصر الموحدين، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2001-2002 ، ص175؛ وعبد الهادي حسييس: المرجع السابق، ص332-333.

2) القراني: توشيح الديباج، وحلية الابتهاج، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2004م، ص225.

3) الغبريني: عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة بجاية، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981م، ص66-67.

4) التادلي: التشوف إلى رجال التصوف، تحقيق أحمد توفيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط3، 2010م، ص428.

5) الغبريني: المصدر السابق، ص136.

6) المصدر نفسه، ص217.

7) ابن سعيد: الغصون في محاسن شعراء المائة السابعة، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار المعارف، مصر، ط2، 1967م، ص30.

8) هو مروان بن محمد بن علي بن مروان بن جبل الهمداني ابو علي، أخذ عن أبيه وغيره ببلده ، وبمراكش وغيرهما، وكان فقيها حافظا للمسائل بصيرا بالفتيا في النوازل، ولي قضاء تلمسان وسبتة وغرناطة ومرسية وبها توفي. يحيى بن خلدون: بغية الرواد في

صاحب كتاب "الفصل في العلل والأهواء والنحل" ولي قضاء تلمسان و اشتهر بذلك حتى أعجب الخليفة المنصور الموحدي به، فاستدعاه إلى حضرته وولاه قضاء قضاته بمراكش (ت 601هـ/1204م)⁽²⁾.

وصاحب الرابطة المعروفة برابطة ابن يكي، بداخل باب أمسيون، من أعلى سند بيحاية⁽³⁾ أبو محمد عبد الكريم بن عبد الملك (ت ق 7هـ/13م)⁽⁴⁾، من أهل قلعة بني حماد، صاحب الرابطة المعروفة وقال عنه الغبريني "كان من جملة أهل العلم، من أكابر أولي النهي والفهم، وكان معروفاً عند خلفاء بني عبد المؤمن، وكان ينحو للظاهر"⁽⁵⁾.

أما أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن دحية الكلبي (ت 633هـ/1235م)⁽⁶⁾ نزيل بجاية وتلمسان، وهو ظاهري المذهب⁽⁷⁾، وألف كتاباً مهماً جداً في الفقه بعنوان وهج الجمر في تحريم الخمر⁽⁸⁾.

إن الذي نريد أن نسجله هنا، هو أن المذهب المالكي لم ينهزم مطلقاً أمام الدعوة إلى الاجتهاد، التي كان الموحدون يتزعمونها، ولا أمام المذهب الظاهري، الذي نشط نشاطاً كبيراً في هذا العصر، والدليل أن أمهات الكتب يعاد كتابتها فور إحراقها⁽¹⁾.

ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، 1980، ج 1، ص 105؛ وابن عبد الملك المراكشي: المصدر السابق، السفر الثامن، ص 339.

(1) ابن الأبار: المصدر السابق، ج 2، ص 374؛ ابن سعيد: المصدر السابق، ص 29-35.
 (2) ابن الأبار: المصدر السابق، ج 2، ص 374؛ يحيى بن خلدون: المصدر السابق، ج 1، ص 113.
 (3) الحفناوي: تعريف الخلف برجال السلف، مطبعة بيبير فونتانة الشرقية، الجزائر، 1906م، ج 2، ص 222؛ وبرنشفيك: تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1988م، ج 1، ص 415.

(4) عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر، نشر مؤسسة نويهض الثقافية، ط 4، 1983م، ص 352.
 (5) أي أنه كان يميل للمذهب الظاهري، الذي كان يمثله في الأندلس ابن حزم. الغبريني: المصدر نفسه، ص 189.

(6) الشيخ الفقيه المحدث المتقن، النحوي، اللغوي، التاريخي، أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن دحية الكلبي. الغبريني: المصدر السابق، ص 228. السداني، السبتي ولد سنة 547هـ/1152م بالأندلس، وتوفي في 14 ربيع الأول سنة 633هـ/1235م بالقاهرة، ودفن بسفح المقطع. المقري: المصدر السابق، ج 2، ص 104.

(7) المقري: المصدر السابق، ج 2، ص 99؛ وقد استندا على رواية مؤرخ بغداد هو ابن النجار (ت 643هـ/1245م) وكان من ألد خصومه، وأكثر المتحاملين عليه، حيث كان يرميه بالكذب والتهاون في دينه، ويصمه بالكبر والحق والتناول.. لكن هناك من ينفي عليه صفة الظاهرية اعتماداً على شهادة أحد معاصريه وهو المؤرخ البغدادي ابن الديبشي (ت 637هـ/1239م) إذ يقول عنه "كان له معرفة حسنة بالنحو واللغة، وأنسة بالحديث، فقيها على المذهب المالكي". الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1985م، ج 22، ص 391-395.

(8) ذكره ابن دحية في المطرب عند الحديث عن ابن زرقون، فقال: "وقد تكلمنا على نسبه ولقبه في كتابنا المسمى بوهج الجمر في تحريم الخمر". ابن دحية: المطرب من اشعر أهل المغرب، تحقق إبراهيم الاياري وآخران، دار العلم للجميع، بيروت لبنان، 1955م، ص 219، ص 221؛ وعبد الله كنون: المرجع السابق، ج 1، ص 159؛ وأحمد بكير: المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب، دار قتيبة، بيروت، 1990، ص 57-58.

ب- التجذر المالكي ومقاومته للمشروع الموحدى :

بقدر ما كان الخلفاء الأوائل للدولة الموحدية ميالين للمذهب الظاهري سيرا على خطى إمامهم الأكبر ابن تومرت، كان فقهاء عصرهم من الجزائريين والمغاربة ساحطين على هذا المذهب، متعصبين للمذهب المالكي، مناصرين له⁽²⁾.

وقد أدرك ابن تومرت وهو يشرع في دعوته أن المرابطين كانوا فوق كل اتهام في أعين العامة من المسلمين، فكانوا يحظون بمساندة أكبر الفقهاء في المغرب الإسلامي، مثل ابن رشد، وابن الجرد وعباض⁽³⁾ وكانت دائرة الخليفة المرابطي "علي بن يوسف" تتكون أساسا من علماء وفقهاء مالكيين ولم يكن شيء يدبر بدون موافقتهم، وكان الشعب قد تعود على احترام تلك الشخصيات وإتباعها دون اعتراض، لأنهم كانوا يتكلمون باسم الدين، أي باسم الله⁽⁴⁾.

رأى ابن تومرت أن يبدأ بالقضاء على تلك الهالة التي تحيط بالفقيه، فتؤثر على عقول العامة والتي ساعدتها الوحدة المذهبية المالكية في بلاد المغرب، ويحرص مؤرخ الدولة الموحدية البيذق (555هـ/1160م) على تعداد أسماء الفقهاء الذين كانوا يأتون المجالس التي يعقدها صاحبه⁽⁵⁾.

فجمع له الأمير المرابطي الفقهاء لمناظرته وخاطبهم "إنما بعثت لكم لتختبروا أمره، فإن كان عالما اتبعناه، وإن كان جاهلا أدبناه"⁽⁶⁾.

هذا واتهم ابن تومرت بإطراحه مذهب مالك، وترك الرأي، واعتبرت دعوته إلى الرجوع إلى القرآن والسنة، واستنباط الأحكام منها، وحصره أصول الأدلة في القرآن والسنة، ومحاربه فقهاء الفروع⁽⁷⁾.

(1) عبد الله كنون: المرجع السابق، ج 1، ص 123.

(2) كان تشبث أهل المغرب بمذهب السلف في العقيدة والمذهب المالكي في الفقه ورفض ما سواهما، حتى في مذاهب أهل السنة، ناتجا عن كون المغرب لم يعرف تنوعا مذهبيا في العقيدة والفقه مثلما عرفه المشرق، كما لم تكن أرضه ولودا للمذاهب ولا نشطة لها بسبب قلة الحوار الناجم عن قلة المذاهب واحتكاكها ببعضها. عبد المجيد النجار: تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 2، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1995، ص 51.

(3) ابن أبي زرع: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منور، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1972م، ص 207.

(4) محمد زبير: المغرب في العصر الوسيط، الدولة، المدينة، الاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، ط 1، الرباط، 1999، ص 122.

(5) أنظر: أخبار المهدي بن تومرت، تقديم وتحقيق عبد الحميد حاجيات، طبع وزارة الثقافة الجزائرية في إطار الجزائر عاصمة الثقافة الإسلامية، 2007م، ص 30-31.

(6) ابن أبي زرع: الأنيس، ص 174.

(7) ابن تومرت: أعز ما يطلب، تحقيق عبد الغني أبو العزم، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، المغرب، 1997م، ص 45.

غير أن تراث ابن تومرت يشهد بأنه كان مالكيًا، ومات مالكيًا، حيث صنف كتابًا سماه "محاذي الموطأ" وهو اختصار لموطأ مالك برواية عبد الله بن بكير المخزومي (ت 231هـ/845م)، وتشهد على ذلك الأحكام التي وردت في كتابه "أعز ما يطلب"⁽¹⁾.

ومن فقهاء الجزائر المالكية الذين ثاروا ضد الموحدين ومرجعيتهم الفقهية، محمد بن عبد الحق البجائي الاشبيلي (ت 581هـ/1185م)⁽²⁾، الذي استوطن بجاية، وكان الموحدون قد عرضوا عليه القضاء، فأبى فلما غزا بنو غانية بجاية في محاولة منهم لإحياء دولة المرابطين سنة 580هـ/1184م⁽³⁾ سارع لتأييدهم، وتولى القضاء لهم، فحنق عليه الموحدون وراموا سفك دمه، فعصم الله دمه وتوفي قبل أن يستعيد الموحدون بجاية من بني غانية⁽⁴⁾.

وكذلك الطاهر عمارة بن يحيى بن عمارة (كان حيا سنة 585هـ/1189م) وكان قاضيا في نواحي بجاية، فلما غزاها بنو غانية، امتدحهم وأنشد بين أيديهم، بل كان خطيبهم يوم الجمعة، حيث قال "الحمد لله الذي أعاد الأمر إلى نصابه وأزاله من أيدي عُصابه"⁽⁵⁾ فلما استعاد الموحدون بجاية قبضوا عليه وسجنوه، ثم عفوا عنه بعد مدة⁽⁶⁾.

ولم تستطع مبادئ الموحدين أن تزاحم مبادئ المالكية، فالشعب جميعه مالكي، لأن الموحدين جاؤوا بمبادئ التوحيدية، كلها فلسفية كلامية لا يدركها إلا الخاصة، والشعوب ثقافتها بسيطة تجذب الملموس والبساطة المباشرة، لا بالعقل والجدل.

1 ابن تومرت: المصدر السابق، ص 396؛ وابن القطان: نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق محمد علي مكّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 2، 1990م، ص 173. وافق ابن تومرت في حجية عمل أهل المدينة الذي اختص به مالك، يقول "فكل ما نقل أهل المدينة وكان عملهم عليه متتابعا فهو صحيح، والدليل على ذلك أن الإسلام والشرائع والرسول والصحابة إنما كانوا في المدينة فلماذا صار عمل أهل المدينة حجة في غيرهم، بل دافع على حجية هذا الأخير أمام منكريه". ابن تومرت: أعز ما يطلب، ص 70-72. أما عدم اعتبار القياس من أصول الأدلة فقد وافق ابن تومرت ابن حزم، وكان الهدف هو بناء الشرع على القطع لا على الظن، وقد قبل القياس الشرعي، ورفض القياس العقلي، واعتبره فاسدا. ابن تومرت: أعز ما يطلب، ص 157-171؛ وهويثي ميراندا: التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية، ترجمة عبد الواحد أكمر، مطبعة النجاح الجديدة "مطبعة الزمن"، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2004م، ص 37.

2 ابن الأبار: المصدر السابق، ج 2، ص 648.

3 ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص 95.

4 الغبريني: المصدر السابق، ص 75.

5 المصدر نفسه، ص 76.

6 السلاوي: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري، ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1954م، ج 2، ص 143؛ وعادل نويهض: المرجع السابق، ص 241-242.

إن الموحدون أنفسهم لم يلتفتوا حول ابن تومرت لاستحسانهم لطريق الجدل، بل لاستحسانهم وإيمانهم بطريق فكرة المهدي المنتظر، التي كثيرا ما يرددونها العوام ويتمنون معها ظهور المهدي⁽¹⁾.

لهذا أضحت الدولة الموحدية بعد موت المهدي واستقرارها في شبه جمود بعد أن وصل الموحدون إلى تحقيق مآربهم وانكشف زيف فكرة المهديوية، فكان لا بد من إصلاح يقوم به عبد المؤمن خليفة الموحدين، فقام بخطوة في سبيل إضعاف سيطرة مذهب مالك على نفوس الشعب، إذ أصدر أوامره "بإصلاح المساجد وبنائها في تلمسان و في جميع بلاده، وتغيير المنكر، وتحريق كتب الفروع ورد الناس إلى قراءة الحديث، وفي هذا نص ذكره ابن أبي زرع⁽²⁾.

وهدفه هو تكليف الطلبة بتنفيذ الأمر دون الولاية ورجال الجيش ليحس بذلك نبض المالكية بطريق الإقناع حتى يجنب نفسه عواقب الثورات المسلحة، التي ربما يشعلها المالكية ضده في أنحاء البلاد، ومنها أن تأخير أمره بتحريق كتب الفروع إلى نهاية دعوته، ما يشعر بأنه يخشى عاقبة التنفيذ وبالتالي ما يوحي إلى العلماء بالكف عن التنفيذ إن صادفوا تدمرا من المالكية⁽³⁾.

ولم يقم هؤلاء الطلبة الموحدون بتنفيذ رغبة الخليفة عبد المؤمن ولا حتى رغبة ابنه يوسف، وإنما قام بالتنفيذ حفيد عبد المؤمن يعقوب المنصور (ت595هـ/1198م)، الذي رمى إلى محو مذهب مالك من المغرب الإسلامي مرة واحدة، وجعل الناس يتجهون نحو ظاهر القرآن والحديث⁽⁴⁾.

كما يعتبر المؤرخ المراكشي شاهداً على هذه الأحداث حيث يقول "...لقد شهدت منها وأنا يومئذ بمدينة فاس، يؤتى منها بالأحمال فتوضع ويطلق فيها النار، وتقدم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيء منه، وتوعد على ذلك بالعقوبة الشديدة، فأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة في الصلاة..."⁽⁵⁾.

أخيرا انتهت هذه المعركة الفقهية، بوضع فقه على أساس من القرآن الكريم والحديث الشريف، فظن الخليفة يعقوب المنصور، أنه بهذا قضى على الفقه المالكي، ولم يكن فقه الموحدين الجديد سوى فقه مالك - بعد حذف الأسانيد وآراء الفقهاء - فأقبل الناس على حفظ الفقه الجديد، ولكن فقه مالك هو الذي

1) عبد الله علي علام: الدولة الموحدية بالمغرب، في عهد عبد المؤمن بن علي، دار المعارف، القاهرة، 1971م، ص230.

2) أنظر: الأنيس، ص189.

3) عبد الله علي علام: المرجع السابق، ص231.

4) عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق، ص197-198 حيث يضيف أنه في عهد أبي يوسف انقطع علم الفروع، وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذاهب بعد أن يجرد ما فيها من حديث وقرآن، ففعل ذلك، فأحرق منها جملة في سائر البلاد.

عبد الواحد المراكشي: المصدر نفسه، ص197-198. إن روايته تؤخذ بحذر، لأن سنة كان لا يتجاوز سن العاشرة إلا

بقليل - حيث ولد سنة 581 هـ/1185م. بولطيف لخضر: المرجع السابق، ص310.

5) عبد الواحد المراكشي: المصدر نفسه، ص198.

يسير الناس عمليا على هديه، والفقهاء المالكية لم يغمطهم الشعب قيد أنملة من مظاهر الإجلال والإكبار⁽¹⁾.

ثم رجع يعقوب المنصور نفسه، وأخذ ينتقد مبادئ المهديوية⁽²⁾، وبدأ الناس يرتابون في مهديوية ابن تومرت، مما سمح لفقهاء المالكية في استعادة مكاتبتهم⁽³⁾، وبتولي الخليفة إدريس المأمون (626-630هـ/1228-1232م) أعلن على المنابر وعلى الملأ إلغاء أسطورة المهديوية⁽⁴⁾.

لا يمكن في الواقع الحديث عن شيء اسمه المذهب الموحدى أو التومرتي، نظرا لكون الموحدين لم يلبسوا منظومة فقهية متميزة، أو حتى نسقا فكريا متماسكا، ولكنهم دعوا بشكل عام إلى الرجوع إلى أصول الإسلام وركزوا على بعض الأولويات في هذا الاتجاه⁽⁵⁾.

وفي كتب المناقب والتصوف أخبار متفرقة توحى باهتمام المتصوفة والفقهاء بتدارس المذهب المالكي والانكباب على بعض أمهات كتبه رغم الحظر الرسمي⁽⁶⁾، وللتدليل على هذا نثبت جملة من علماء الجزائر الذين كانوا على المذهب المالكي في هذا العهد، مع ذكر بعض مؤلفاتهم.

علي بن أبي قنون⁽⁷⁾ أصله من تلمسان، وبها درس الفقه المالكي توفي عام 577هـ/1181م⁽⁸⁾ وكان مستبحرا في حفظ الفقه، له كتاب في أصول الفقه سماه "المقتضب الأشفى في اختصار

1) عبد الله علي علام: المرجع السابق، ص 232-233.

2) حيث يقول صاحب المعجب "أخبرني الشيخ الصالح أبو العباس أحمد بن إبراهيم من مطرف المري ونحن بحجر الكعبة، قال: قال لي أمير المؤمنين أبو يوسف: يا أبا العباس، اشهد لي بين يدي الله عز وجل أني لا أقول بالعصمة - يعني عصمة ابن تومرت - أنظر: المصدر السابق، ص 197-198؛ والضبي: بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط 1، 1989م، ج 1، ص 214

3) عبد الله علي علام: المرجع نفسه، ص 233.

4) السلاوي: المرجع السابق، ج 2، ص 212.

5) الصمدي: مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي، من النشأة إلى نهاية القرن 7هـ/14م (جذورها آثارها، مناهجها)، دار أبي الرقاق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، ط 1، 2006م، ج 1، ص 86؛ ومحمد مغراوي: خطة القضاء، ص 87.

6) محمد القبلي: مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1987م، ص 26.

7) ابن الأبار: المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصفدي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط 1، 1989م، ص 294-295؛ وابن عبد الملك: المصدر السابق، السفر الثامن، ص 159.

8) كان حيا في آخر عشر الثمانين وخمسائة، وقيل توفي سنة سبع وسبعين وخمسائة. ابن الأبار: المعجم، ص 294؛ وابن الأبار: الأبار: التكملة، ج 2، ص 686.

المستصفي⁽¹⁾ وهو كتاب نبيل مستجد⁽²⁾ ومن المعروف أن هذا الكتاب الأخير هو لأبي حامد الغزالي، ومختصر في أصول الفقه⁽³⁾، وله تأليف أخرى أيضا.

وقد نسج على منواله العالم أبو علي حسن بن علي بن محمد المسيلي (580 هـ/1184م)⁽⁴⁾ الفقيه المالكي، كان يسمى أبا حامد الصغير⁽⁵⁾ له المصنفات الحسنة منها "التذكرة في أصول علوم الدين" و"النبراس في الرد على منكر القياس"⁽⁶⁾.

إضافة ميمون بن جارة⁽⁷⁾ كان مختصا في أصول الفقه، توفي بتلمسان⁽⁸⁾، سنة 584 هـ/1188م⁽⁹⁾، وصالح بن خلف الأنصاري الأوسي (ت 586 هـ/1190م)، نزيل تلمسان، من ملقة يكنى أبا الحسن، كان فقيها متمكنا⁽¹⁰⁾.

والقطب الغوث سيد العارفين أبو مدين شعيب بن الحسين (594 هـ/1197م) الذي قال عنه المقرئ "وكان يلازم كتاب الإحياء ويعكف عليه، وترد عليه الفتاوى في مذهب مالك فيجيب عنها في الوقت، وله مجلس وعظ يتكلم فيه، فتجتمع عليه الناس من كل جهة"⁽¹¹⁾.

أما دفين تلمسان أحمد بن عتيق بن الحسن بن زياد بن جرج (ت 601 هـ/1204م) أبو جعفر البننسي الذهبي⁽¹²⁾ ويكنى أبا العباس⁽¹³⁾ كان يراعي أصول المذهب المالكي فيفتي بما تقتضيه، وتدل عليه،

- 1) يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، ج 1، ص 100.
- 2) ابن عبد الملك: المصدر السابق، السفر الثامن، ص 160.
- 3) ابن الأبار: التكملة، ج 2، ص 685.
- 4) ابن قنفذ: أنس الفقير وعز الحقير، نشر وتصحيح، محمد الفاسي وأدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، مطبعة أكادال، الرباط، 1965م، ص 34.
- 5) الغبريني: المصدر السابق، ص 66؛ والقرافي: المصدر السابق، ص 66.
- 6) الغبريني: المصدر نفسه، ص 66-67. أما القرافي قال أن عنوانه التذكرة في علم أصول الدين، وهو كتاب حسن من أجل الموضوعات في هذا الفن. توشيح الديباج، المصدر السابق، ص 66.
- 7) ابن الأبار: التكملة، المصدر السابق، ج 2، ص 396.
- 8) عادل نويهض: المرجع السابق، ص 253.
- 9) يحيى بن خلدون: المصدر السابق، ج 1، ص 128.
- 10) ابن الأبار: التكملة، المصدر السابق، ج 2، ص 427.
- 11) نفع الطيب، ج 7، ص 137.
- 12) عرف بالذهبي، لأن جده كان مولعا بالكُتُب بالذهب والتصوير به. ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 4، 1993م، ج 2، ص 321.
- 13) السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، مصر، ط 2، 1979م، ج 1، ص 334.

وقيد عنه من أجوبته على المسائل الفقهية، وغيرها الكثير الحسن البديع⁽¹⁾ ولما امتحن أبو عبد الله بن إبراهيم وأبو محمد بن أحمد ابن رشد محتتهما المشهورة، اختبأ بقرية قاشرة-بقرطبة أو لبلبة بالأندلس- ولم يعرف مكانه حتى خلاصا فظهر، لكن المنصور استدعاه واستخلصه وبسط أمره، ولم تنزل مكانته لديه تترقى⁽²⁾ وله من الكتب في الفقه "حسن العبارة في فضل الخلافة والإمارة" وله فتاوى بديعة⁽³⁾.

ومنهم كذلك أبو الحسن القلي، الذي كان فقيهاً أديباً، وأقرأ بجامع قرطبة زماناً، وله مختصر الإشراف لابن المنذر⁽⁴⁾ والفقيه أبو عبد الله محمد بن يـخلف بن يوسف بن حسون الجزائري، الذي نشأ نشأ بمدينة جزائر بني مزغنة، ثم رحل نحو الأندلس، حيث نزل إشبيلية أين أخذ على محمد بن عبد الحق الإشبيلي، وغيره ثم انتقل إلى مالقة، ثم رجع إلى الجزائر، واستقر بها واشتغل بالتدريس وتوفي في 606هـ/1209م⁽⁵⁾.

والفقيه المالكي نزيل تلمسان، محمد بن عبد الرحمن التجيبي أبو عبد الله، (ت 610هـ/1214م)⁽⁶⁾ الذي ترك مؤلفات مهمة في الفقه المالكي منها "فضائل الشهور الثلاثة، رجب وشعبان ورمضان" وكتاب "الترغيب في الجهاد" فيه خمسون باباً في مجلد، وكتاب "المواعظ والرقائق أربعون مجلساً" وهو سفران⁽⁷⁾.

وقاضي تلمسان الفقيه محمد بن عبد الحق اليفرنسي التلمساني (ت 625هـ/1227-1228م)⁽⁸⁾ الذي ألف كتاباً مهماً في الفقه رغم أنه لم يكمل وأشار إليه ابن عبد الملك المراكشي وهو بعنوان "مستصفي المستصفي"⁽⁹⁾ وهذا الأخير للغزالي، كما ترك كتاباً آخر بعنوان "حدود أنواع الحكم الشرعي" وكتاب التذكرة للنوادر المتخيرة" في نحو ثلاث أسفار رغم أنه لم يكمله وكتاب "الأجوبة المحررة على المسائل المغيرة"⁽¹⁰⁾.

(1) ابن فرحون: المصدر السابق، ص 12؛ والصفدي: المرجع السابق، ج 1، ص 213.

(2) ابن سعيد: المغرب، ج 2، ص 321؛ وابن سعيد: الغصون اليبانة، ص 39.

(3) الصفدي: الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرنؤوط و تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 2000م، ج 7، ص 117.

(4) كتاب الإشراف على مذاهب أهل العلم، لأبي بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري، المعروف بابن المنذر المتوفي سنة 318هـ/930م سنة 318هـ/930م. يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، ج 1، ص 101.

(5) محمد طمار: تاريخ الأدب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 2010، ص 157-158.

(6) الصفدي: المصدر السابق، ج 3، ص 193-194.

(7) ابن الأبار: التكملة، المصدر السابق، ج 2، ص 304.

(8) الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط 15، 2006م، ج 6، ص 186.

(9) ابن الأبار: التكملة، المصدر السابق، ج 2، ص 319.

(10) ابن عبد الملك المراكشي: المصدر السابق، السفر الثامن، ص 319.

أما الكاتب البليغ والشاعر الجود الفقيه المالكي **عبد الرحمن بن يخلف بن أحمد اليحفي** الفزاري (ت 627هـ/1229م بمراكش)، نزيل تلمسان، والذي قال عنه ابن الأبار "كان مشاركا في أصول الفقه... ناظرا فيه"⁽¹⁾ كما كان بارعا في علم الأصول والفروع⁽²⁾.

وأبو **عبد الله محمد بن حماد الصنهاجي** (ت 628هـ/1230م) اشتهر بإطلاعه الواسع على العلوم الفقهية، فكان عارفا بالتفسير والقراءات ومصطلح الحديث وعلم الأصول، ودرس عليه العديد من الفقهاء، شرح كتاب الأعلام بفوائد الأحكام لشيخه عبد الحق الاشبيلي، وشرح الأربعين حديثا، وبلغت عدد مقروءاته 222 مؤلفا أخذها كلها بالسند المتصل⁽³⁾ ومنهم **إبراهيم بن يحيى بن محمد التجيبي** (633هـ/1235م) أبو إسحاق، كان فقيها مشاركا في عدة علوم، له مصنف نفيس في "شرح الخلاف" في عدة مجلدات⁽⁴⁾.

كما ساهم **ضيوف الجزائر**، ومنهم **علي بن أحمد بن الحسن بن إبراهيم الحرالي التجيبي** (ت 637هـ/1239م)⁽⁵⁾ الذي نزل بجاية، له في علم الفرائض كتاب الوافي⁽⁶⁾.

والفقيه الملقب بشرف الدين **عبد الله بن محمد الفهري**، ولد بتلمسان عام 567هـ/1172م، ارتحل إلى المشرق، و بها أتم معلوماته في الفقه والأصول، و بها لقب بذلك، ثم تصدر للإقراء، وبقي بها إلى أن توفي عام 644هـ/1246م، وله من التأليف: "شرح المعالم في أصول الفقه للرازي" و "شرح التنبيه في فروع الفقه الشافعي للشيرازي، و "المجموع في الفقه أيضا، كما له "شرح خطب ابن نباتة"⁽⁷⁾.

و نزيل بجاية **أبو عبد الله محمد بن صمغان القلعي** (ت بداية القرن 7هـ/13م) كان له علم بالحديث والفقه المالكي، وكان يقرأ عليه السيد أبو الحسن بن عبد المؤمن الموطأ قراءة تفهم⁽⁸⁾.

أما الشيخ الإمام المحصل الصوفي⁽⁹⁾ **أبو محمد عبد الحق بن ربيع البجائي الأنصاري** (ت 675هـ/1276م) عاش العصرين الموحد والحفصي، كان يحمل أصول الفقه⁽¹⁾.

(1) ابن الأبار: التكملة، المصدر السابق، ج2، ص585.

(2) المقرئ: المصدر السابق، ج4، ص468.

(3) ناصر الدين سعيدوني: من التراث التاريخي والجغرافي للمغرب الإسلامي، تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1990م، ص91.

(4) محمد طمار: تلمسان عبر العصور، دورها في سياسة وحضارة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص78.

(5) الغبريني: المصدر السابق، ص154؛ والمقرئ: المصدر السابق، ج2، ص387.

(6) الغبريني: المصدر السابق، ص148.

(7) الحاج محمد بن رمضان شاوش: باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان، عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجامعية، 1995م، ص421.

(8) الغبريني: المصدر السابق، ص189.

(9) محمد مخلوف: المصدر السابق، ص201.

وغير هؤلاء ممن حملوا مشعل المذهب وطافوا به بلاد المغرب، وهكذا استمر الاشتغال بمذهب مالك وأصوله المبينة على الأثر والحديث من غير عنت ولا تضيق⁽²⁾. وعموماً أورد الغبريني في كتابه جملة من الكتب التي كانت مقررة في الفقه وتدرس ببجاية خاصة والجزائر عامة وهي "الرسالة" لأبي محمد بن أبي زيد القيرواني (ت386هـ/996م) و "التهذيب" لأبي سعيد البراذعي (ت430هـ/1038م) كتاب الجلاب والتلقين، وموطأ مالك الذي كان أصل كل الدروس⁽³⁾ وكتاب المدونة والمختلطة لسحنون بن سعيد التنوخي (ت240هـ/854م) وكتاب التبصرة لأبي الحسن اللخمي (ت478هـ/1085م)⁽⁴⁾.

(1) الغبريني: المصدر نفسه، ص86.

(2) الصمدي: المرجع السابق، ج1، ص88.

(3) الغبريني: المصدر السابق، ص307.

(4) يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، ص128.

الخاتمة:

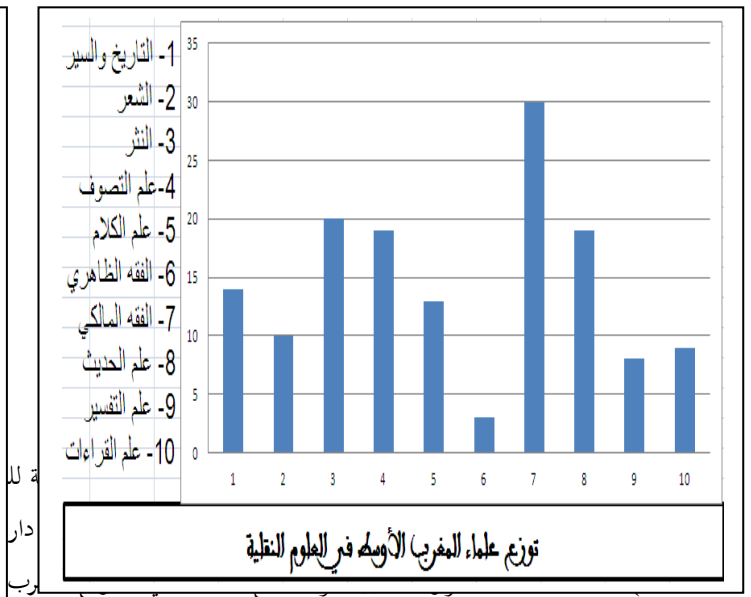
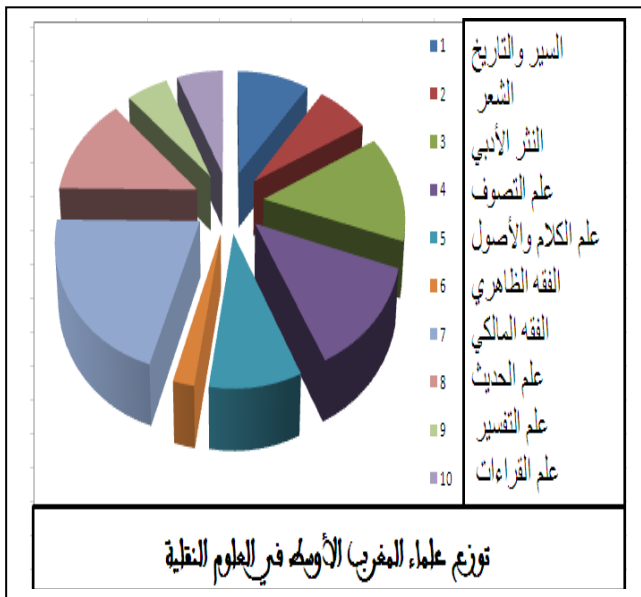
إن بقاء الكثير من الفقهاء خلال العصر الموحي على صلتهم بالمالكية، التي أضحت أكثر من مجرد مذهبية فقهية، كان ولا شك أحد الأسباب التي فوتت على "المشروع الموحي" بلوغ غايته في تقليص ظل المالكية، والحد من سلطة فقهاءها⁽¹⁾.

بهذا نقول أن مذهب مالك قد واصل تفرعه وانتشاره، ونتيجة للتفاعل مع الدعوة الموحدية الجديدة فقد مال أهله إلى الترجيح والتأويل ونبت التعصب لأئمتهم ومشايخهم، وجعلوا البحث والنظر رائدهم في معرفة الحقائق وتقرير الأحكام، فرجعوا بذلك إلى أصوله ومصادره الأولى من الكتاب والسنة وما إليها، أي الأمر يتعلق بالدعوة إلى العمل بالسنة أكثر من الانتماء إلى مذهب معين⁽²⁾.

ويبدو أن الأثر الوحيد الذي خلفته الدعوة الموحدية هو رسوخ مذهب الأشاعرة في نفوس العامة والخاصة، واسترجاع الحديث وعلم الأصول مكانتهما⁽³⁾.

ورغم سيطرة الموحدين على الساحة السياسية والعسكرية، فإن ذلك لم يفض إلى سيطرة روحية واعتناق للتومرتية والاعتقاد بالمهدوية والعصمة، ربما بسبب الطريقة الإكراهية التي فرضها ابن تومرت وخلفاؤه⁽⁴⁾ أو ربما يعود سبب إخفاق الموحدين في جعل أهل الجزائر يتحاوبون معهم، لتجذر المذهب المالكي فيهم واستمراره في المقاومة، وبسبب طابع التومرتية الانتقائي، وربما بسبب انتشار التصوف الذي لبي حاجة الناس إلى دين بسيط⁽⁵⁾.

ملحق خاص بتوزع علماء الجزائر في العهد الموحي "العلوم النقلية"



قائمة المصادر والمرجع:

المصادر:

- ابن أبي زرع (أبو الحسن علي بن عبد الله الفاسي، كان حيا سنة 726هـ/1326م): الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منور، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1972م.
- ابن الأبار (أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي البلسي، ت 658هـ/1260م): التكملة لكتاب الصلة، نشر فرانسيسكو قوديرا، مطبعة روخس، مدريد، 1886م.
- ابن الأبار: المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصفدي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط 1، 1989م.
- ابن الأثير (أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني بن الأثير الجزري الملقب بعز الدين، ت 630هـ/1232م): الكامل في التاريخ، تحقيق خيرى سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د ت.
- ابن الأحمر (أبو الوليد إسماعيل بن يوسف الأنصاري، ت 810هـ/1407م): بيوتات فاس الكبرى، دار المنصورة للطباعة والورق، الرباط، المغرب، 1972م.
- ابن العماد (أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد الصالحي، ت 1089هـ/1678م): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط 1، 1986م.
- ابن القطان (أبو محمد حسن بن علي الكتامي، كان حيا سنة 650هـ/1252م): نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق محمد علي مكى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 2، 1990م.
- ابن تومرت المهدي (أبو عبد الله محمد بن عبد الله المرغسي السوسي، ت 524هـ/1130م): أعز ما يطلب، تحقيق عبد الغني أبو العزم، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، المغرب، 1997م.
- ابن جزى (أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي المالكي، ت 741هـ/1340م): القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، والتنبية على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، تحقيق محمد بن سيدي محمد مولاي، وزارة الأوقاف الكويتية، 2008م.
- ابن خلدون (أبو زكريا يحيى بن محمد الحضرمي، ت 780هـ/1378م): بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، 1980.
- ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، ت 808هـ/1405م): المقدمة، تحقيق وتعليق عبد السلام الشدادى، مطبعة خزانة ابن خلدون، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2005م.
- ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، ت 681هـ/1282م): وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1972م.

- ابن دحية (أبو الخطاب عمر بن حسن الكلبي السبتي، ت 633هـ/1235م): المطرب من اشعر أهل المغرب، تحقق إبراهيم الأبياري وآخران، دار العلم للجميع، بيروت لبنان، 1955م.
- ابن سعيد المغربي (أبو الحسن علي بن موسى المذحجي الغرناطي، ت 685هـ/1286م): الغصون في محاسن شعراء المائة السابعة، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار المعارف، مصر، ط2، 1967م.
- ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1993م.
- ابن قنفذ (أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب القسنطيني، ت 810هـ/1407م): أنس الفقير وعز الحقير، نشر وتصحيح، محمد الفاسي وأدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، مطبعة أكادال، الرباط، 1965م.
- ابن كثير: البداية والنهاية، تحقيق جودة محمد جودة، ومحمد حسني شعراوي، دار ابن الهيثم، ط1، القاهرة، مصر، 2006.
- البرزلي (أبو القاسم بن محمد البلوي التونسي، ت 841هـ/1438م): جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام (فتاوى البرزلي)، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2002م.
- البيذق (أبو بكر بن علي الصنهاجي، ت 555هـ/1160م): أخبار المهدي بن تومرت، تقديم وتحقيق عبد الحميد حاجيات، طبع وزارة الثقافة الجزائرية في إطار الجزائر عاصمة الثقافة الإسلامية، 2007م.
- التادلي (أبو يعقوب يوسف بن يحيى بن الزيات، ت 628هـ/1230م): التشوف إلى رجال التصوف، تحقيق أحمد توفيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط3، 2010م.
- التميمي (محمد بن عبد الكريم التميمي الفاسي أبو عبد الله، ت 603هـ/1206م، أو 604هـ/1207م): المستفاد في مناقب العباد، بمدينة فاس وما يليها من البلاد، تحقيق محمد الشريف، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تيطوان، ط1، 2002م.
- الجرجاني (شريف علي بن محمد بن علي، ت 816هـ/1413م): كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1985م.
- الدرجيني (أبو العباس أحمد بن سعيد الدرجيني، ت حوالي 670هـ/1271م): طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق إبراهيم محمد طلاي، د د، ط2، د ت.
- الذهبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان التركماني الدمشقي، ت 748هـ/1347م): سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1985م.
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن، ت 911هـ/1505م): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، مصر، ط2، 1979م.

- الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي الغرناطي، ت790هـ/1388م): الاعتصام، ضبط وتصحيح أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.
- الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك، ت764هـ/1362م): الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرنؤوط و تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2000م.
- الضبي (أحمد بن يحيى بن أحمد، ت599هـ/1202م): بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1989م.
- الغريبي (أبو العباس أحمد بن أحمد، ت704هـ/1305م): عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة بجاية، تحقيق رابع بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981م.
- القرافي (بدر الدين محمد بن يحيى بن عمر القرافي، ت1008هـ/1599م): توشيح الديقاج، وحلية الابتهاج، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2004م.
- مجهول (كان حيا سنة783هـ/1381م): الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، نشر دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1979م.
- المراكشي (عبد الواحد بن علي التميمي محي الدين، ت647هـ/1249م): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2005م.
- المراكشي بن عبد الملك (أبو عبد الله محمد بن محمد، ت703هـ/1303م): الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، السفر الثامن، تحقيق محمد بن شريفة، منشورات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1984م.
- المقرري (أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القرشي المقرري التلمساني، ت1041هـ/1632م): نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1988م.
- الونشريسي (أبو العباس أحمد بن يحيى التلمساني، ت914هـ/1508م): المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، خرجته محمد حجي وجماعة من الفقهاء، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط، 1981م.

المراجع:

- ابن رمضان شاوش الحاج محمد: باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان، عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995م.
- برونشيك روبر: تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.
- بكير أحمد: المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب، دار قتيبة، بيروت، 1990.

- بولطيف لخضر: فقهاء المالكية والتجربة السياسية في الغرب الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرنند-فرجينيا-الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، 2009م.
- الحجوي: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، طبعة البلدية بفاس، 1926.
- الحفناوي محمد (أبو القاسم محمد بن أبي القاسم، الديسي، ت1361هـ/1942م): تعريف الخلف برجال السلف، مطبعة بيبير فونتانة الشرقية، الجزائر، 1906م.
- الزركلي (خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركليّ الدمشقي، ت1396هـ/1976م): الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2006م.
- سعيدوني ناصر الدين: من التراث التاريخي والجغرافي للمغرب الإسلامي، تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1990م.
- السلأوي(أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، ت1315هـ/1897م): الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري، ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1954م.
- الصمدي خالد: مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي، من النشأة إلى نهاية القرن7هـ/14م(جذورها آثارها، مناهجها)، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، ط1، 2006م.
- طاش كبرى زاده أحمد بن مصطفى: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، تحقيق عبد الوهاب أبو النور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.
- طمار محمد: تاريخ الأدب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2010، ص157-158.
- طمار محمد: تلمسان عبر العصور، دورها في سياسة وحضارة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.
- علام عبد الله علي: الدولة الموحدية بالمغرب، في عهد عبد المؤمن بن علي، دار المعارف، القاهرة، 1971م.
- علي الإدريسي: الإمامة عند ابن تومرت، دراسة مقارنة مع الامامية الاثني عشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
- عنان محمد عبد الله: دولة الإسلام في الأندلس عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1990م.
- القبلي محمد: مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1987م.
- كنون عبد الله: النبوغ المغربي في الأدب العربي، دار الكتاب اللبناني، ط2، 1961م.

- ليفيتسكي تاديوس: المؤرخون الاباضيون وكتاب السير والرواة الاباضيون الوهبيون في إفريقيا الشمالية، من القرن الثامن وحتى القرن السادس عشر ميلادي، ترجمة ماهر جرار وريمها جرار، مؤسسة تاوالت الثقافية، 2007م.
- محمد زنير: المغرب في العصر الوسيط، الدولة، المدينة، الاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الرباط، 1999.
- المنوني محمد: حضارة الموحدين، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1989.
- النجار عبد المجيد: تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط2، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1995.
- نويهض عادل: معجم أعلام الجزائر، نشر مؤسسة نويهض الثقافية، ط4، 1983م.
- هويشي ميراندا أمبروسيو: التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية، ترجمة عبد الواحد أكميز، مطبعة النجاح الجديدة "مطبعة الزمن"، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2004م.
- رسائل جامعية:**
- مغراوي محمد: العلماء والصلحاء والسلطة في المغرب والأندلس في عصر الموحدين، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2001-2002.
- مغراوي محمد: خطة القضاء بالمغرب في الدولة الموحدية، رسالة ماجستير، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1986-1987م.
- ندوات ومجلات "مقالات"**
- بحاز إبراهيم: صور من الإباضية في عهد الموحدين، مجلة الحياة، جمعية التراث، غرداية، العدد2، 1999م.
- حسيس عبد الهادي: موقف يعقوب المنصور من الظاهرية، مجلة دار الحديث الحسنية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، العدد2، 1981م.
- الطاهري عبد الحق: الإمام ابن تومرت والمذهب المالكي، أعمال الندوة الدولية حول المدرسة المالكية الفاسية أصالة وامتداد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، 2007، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، 2010م.
- الطيار مساعد: علوم القرآن، تاريخه وتصنيف أنواعه، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، محافظة جدة، منطقة مكة، العدد1، 2006م.